نائب الرئيس في ختام أعمال المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بمحافظة عدن :

عقارب الساعة لن تعود إلى ماقبل 26 سبتمبر و 14 أكتوبر و 30 نوفمبر و 22 مايو

مؤتمرات السلطة المحلية انطلاقة لحكم محلي واسع الصلاحيات

استراتيجية الحكم المحلي تهدف إلى إنهاء المركزية ومكافحة الفساد

عدن / سبأ :

أكد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أن المؤتمرات الخاصة بالسلطة المحلية تمثل انطلاقة قوية صوب المحكم المحلي كامل الصلاحيات.

وقال نائب رئيس الجمهورية في ختام أعمال المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة عدن إن قيام المجالس المحلية مثل ثورة ثالثة مشيرا إلى أن الشعب اليمني الذي فجر ثورة سبتمبر وأكتوبر انطلق نحو تحقيق الوحدة اليمنية التي أقيمت يوم 22 مايو 1990م .. موضحا أن الثورة اليمنية كانت اللبنة الأولى للثورة الثانية التي تمثلت بإعادة الوحدة اليمنية وانتخابات المجالس المحلية مثلت الثورة الثالثة.

وأشار الأخ عبدربه إلى أن الاستفتاء على دستور دولة الوحدة الذي أعقب قيام الجمهورية اليمنية وأتباع النهج الديمقراطي قد مثل تاريخاً جديدا ومضيئا في حياة اليمنيين.

وأضاف: يجب أن يعرف الجيل الجديد أن الواقع ما قبل وطن 22 مايو 1990م كان بائسا ومأساويا حيث كان الصراع هو السائد بين الشطرين ولم يتفرغ أي شطر للبناء والتنمية وإنما كان الجهد مركزا على المواجهة والتآمر ولان الديمقراطية كانت غائبة فكانت نتائج أول انتخابات بعد الوحدة لم تسر الطرف الذي فشل ولم يحصل على النتائج التي يريدها مما أثار الغضب والتحفز الذي أدى إلى حرب صيف 1994م للأسف.

وأوضح بأنه كان من الحكمة صدور قرار العفو العام حتى لا تظل الجراح ناكئة وتم طي صفحة الماضي المؤلمة والتركيز على بناء الوطن والتنمية فيه على ولهذا فقد جاءت المجالس المحلية لتأسيس نهج التوجه الصحيح نحو الديمقراطية ومشاركة الشعب في اتخاذ القرار الذي يخدم مصلحة الوطن اليمني.

وأكدوا أن إستراتيجية الحكم المحلي تهدف في الأساس إلى إنهاء المركزية ومكافحة الفساد وتصحيح الاختلالات.. مشددا على أن الوحدة اليمنية بريئة كل البراءة من الفساد والفاسدين والمخلين بالنظام والقانون وأصحاب المصالح الضيقة الذين فقدوا مصالحهم كما أن الوحدة اليمنية ليس لها علاقة بناهبي الأرض بل الوحدة هي العزة والشرف والكرامة لكل اليمنيين وسيدافعون عنها وعن مكاسبها وهي المخرج الوحيد لبناء اليمن ومستقبل أجياله ولابد أن يعرف القاصي والداني القريب والبعيد أن عقارب الساعة لن تعود الى الوراء وان الثاني والعشرين من مايو 1990م هو الانطلاقة الكبرى والمولد التاريخي الجديد لليمن السعيد.

ونوه الأخ نائب الرئيس الى انه سيتم مناقشة اتجاه إستراتيجية الحكم المحلي من قبل المختصين والخبراء من وزارة الإدارة المحلية والجهات في الوزارات المعنية مع البنك الدولي صوب الوصول الى هذا المبتغى وبالتأكيد فان لكل محافظة همومها وخصوصيتها وستنجز كافة التصورات وتقدم الى المؤتمر العام الخامس برؤية جديدة لتتحول الى قرارات تنفيذية.

وقال الأخ عبدربه منصور هادي : نحن نعرف أن عدن هي الميناء وهي المطار وهي المصفاة وأن الذين يفكرون بخصخصة المصفاة إنما هم يفكرون بعقول مخصخصة وليس لهذا الكلام أي أساس من الصحة.

وخلص إلى أن وحدة اليمن وجدت لتبقى وهي مرسومة في وجدان الناس وعقولهم وهي معجزة القرن العشرين في العالم العربي.

وصدر عن المشاركين في أعمال المؤتمر عدد من التوصيات والمقترحات في عدد من المجالات، ففي مجال السلطة المحلية طالب المؤتمرون الحكومة بزيادة المخصصات والاعتمادات الاستثمارية للسلطة المحلية بما يتلاءم وحجم و مكانة المحافظة كمدينة حيوية و عاصمة اقتصادية و تجارية .

مؤكدين على أهمية الحضور والانضباط في عقد الاجتماعات للمجالس المحلية و هيئاتها الإدارية في مواعيدها المحددة و تفعيل اللجان التخصصية المنبثقة عن تلك المجالس للانتظام في عقد اجتماعاتها الشهرية و متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها .

وأوصى المشاركون بتغيير مواعيد عقد الاجتماعات الدورية للمجالس المحلية على أن تكون ستة اجتماعات سنوية بواقع اجتماع كل شهرين.. وفيما يتعلق باللجان التخصصية للمجالس المحلية تكون اجتماعاتها شهرية.

وأكد المؤتمرون على ضرورة إلزام الأجهزة التنفيذية باعتبارها الجهاز الفني للمجالس المحلية بإعداد الدراسات و التصاميم للمشروعات قبل إعداد الخطة و البرنامج الاستثماري بمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ..كما أكدوا على ضرورة تفعيل عملية الإشراف على تنفيذ المشاريع سواء من قبل مكتب الأشغال العامة والطرق أو الجهات المستفيدة من المشروع أو المديريات المختلفة و محاسبة المشرفين المقصرين في عملهم .

وشددوا على ضرورة و أهمية توفير موازنات تشغيلية مناسبة لمتطلبات المشاريع التي يتم الانتهاء من تنفيذها والتنسيق مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة بهدف الوصول إلى مخارج عملية واقعية لهذه المشكلة.

واقروا ضرورة الاستفادة المثلى للكفاءات المؤهلة القادرة على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المحليات .. وأوصى المشاركون بتعديل نص المادة (121) من القانون رقم 4 لعام 2000م بما يكفل الإشراف التام و الرقابة من قبل المجلس المحلي للمحافظة على الأجهزة التنفيذية وكذا فروع المؤسسات والهيئات والمصالح وكذا انتقال هيئة الشرطة و تحويلها إلى شرطة محلية خاضعة للسلطة المحلية في المحافظة والمديريات.

وأكدوا على ضرورة تعزيز دور المجالس المحلية وصلاحياتها، بما يخفف من المركزية الشديدة، وحقها في التعيين والرقابة والإشراف على مختلف المستويات الوظيفية، بما فيها المستويات القيادية في المحافظة والإسراع بتعديل النصوص القانونية التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية.

وفي مجال السلطة المركزية أكد المشاركون على مدراء عموم المؤسسات والهيئات والمكاتب التنفيذية بضرورة متابعة مخصصات مشاريعهم المعتمدة في المركز واستخراجها في أوقات مبكرة من بداية العام و رفع نتائج ذلك أول بأول إلى مكتب المحافظة ومكتب التخطيط والتعاون الدولي مع التأكيد على استخدام مبدأ الثواب والعقاب في هذا الجانب.. مطالبين مجلس الوزراء برفع سقف قيمة المناقصات عن ما هو محدد، باعتبار محافظة عدن عاصمة اقتصادية ولديها كل المؤهلات لانجاز المناقصات فيها أو تحديد من يمثل لجنة المناقصات العليا في المحافظة مما يساعد في الاستفادة من الزمن لصالح انجاز الخدمات بالمحافظة.

وفي مجال البطالة أوضح المشاركون انه نظرا لزيادة معدلات البطالة في المحافظة ولاسيما بطالة الخريجين واستغلال بعض القوى لهذه الشريحة من الشباب في الزج بهم في أعمال خارجة عن القانون يجب استيعاب جزء من هذه العمالة ضمن المشروعات الاستثمارية وعلى السلطة المحلية تقديم الحوافز التشجيعية للمستثمرين المتجاوبين و الذين يجسدون شراكة حقيقية مع المجلس المحلي مطالبين السلطة المحلية ووزارة الثروة السمكية بتوزيع قوارب اصطياد للشباب بأقساط ميسرة لتشغيل جزء من هذه البطالة و بما يوفر حياة معيشية كريمة لهم.

وأوصى المشاركون الحكومة بإعادة تأهيل القطاع السمكي بصورة ترفع من مكانته وتحسين خدمات الصيادين و توفير المتطلبات الضرورية لذلك من حيث الإدارة وطرق إنزال الأسماك وتنظيم دخولها للسوق أو التصدير وإيجاد الوسائل الحديثة لعملية الخزن والتجهيز.. وأكدوا انه يتعين على مصلحة خفر السواحل ووزارة الداخلية تجنيد أعداد كافية من أبناء المحافظة في خفر السواحل و الشرطة المحلية و النجدة كونهم الأقدر على تنفيذ هذه المهام وإعطائهم الأولوية كون هذه المهمة ذات طابع محلي للحد من البطالة الموجودة.

كما أوصى المؤتمرون وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بإصدار قرار بالعمل بنظام الإحلال للوظائف في محافظة عدن ليتناسب مع الأعداد المحالة للمعاش.

وفي مجال الأراضي عبر المؤتمرون عن تقديرهم و شكرهم الجزيل للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح بتنفيذ العمل بمشروع الرئيس الصالح لذوي الدخل المحدود بالمحافظة.وطالبوا في الوقت ذاته باعتماد مشروع آخر إلى جانب هذا المشروع نظراً للحاجة الماسة لذلك.. مقرين عدم التصرف بالأرض المنضوية في إطار وحدة جوار مشروع ذوي الدخل المحدود بمدينة الشعب لأي جهة إلا في إطار الهدف الذي يخدم شريحة ذوي الدخل المحدود و على أساس التقسيط المريح ويوجه إدارة المنطقة الحرة بعدم التصرف بهذه الأرض لأي مشروع استثماري، كون السلطة المحلية والحكومة قد أوصلت الخدمات الأساسية إلى مكان المشروع لخدمة الشريحة الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

كما عبر المشاركون عن أسفهم الشديد لعدم انجاز وزارتي المالية والإدارة المحلية اللائحة المنظمة لصرف 5 بالمائة للمجالس المحلية والعاملين في الموارد المالية بموجب قرار مجلس الوزراء، والتي لم تصرف حتى الآن.

وأكدوا على ضرورة إشراك عدد من الشخصيات الاجتماعية المشهود لها بالنزاهة و الخبرة ضمن اللجان المكلفة لمعالجة قضايا الأراضي في المحافظة.

وكلف المؤتمرون السلطة المحلية في المحافظة بالتنسيق مع مجلس الوزراء بوضع رؤية واضحة للأراضي التي تم البسط عليها أو تلك التي صرفت تحت مسميات الاستخدام الزراعي وهي مساحات شاسعة لتحديد وذلك لتحديد مساحات للجميع ليس لها صلة بالاستثمار أو الملكية الخاصة بحيث تكون المساحة التي ينتفع بها هؤلاء في إطار المساحة المعقولة وبقية الأراضي تعاد للدولة .. مؤكدين على ضرورة تفعيل وتنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي يتضمن إلغاء العقود للأراضي التي صرفت في مواقف السيارات والتشجير والحدائق والتي لم يتم البناء فيها بعد وتكلف هيئة الأراضي بتعويض أصحابها التعويض العادل.

وأكد المؤتمرون على منع الردم في البحر تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء السابق بهذا الخصوص والحفاظ على المساحات المائية الموجودة بما يخدم جمال المدينة والبيئة.

كما أكدوا على استكمال البناء الهيكلي للمديريات و فتح مكاتب الفروع التي لم يتم فتحها بعد وبما يعزز البناء المؤسسي للمديريات ويساعد على تسهيل الإجراءات للمواطنين وتعزيز دور الإدارة المحلية وكذا على تفعيل قرار الهيئة الإدارية للمجلس المحلي الخاص بفتح مكاتب الهيئة العامة للأراضي بواقع مكتب لكل مديريتين كالتالي: المنصورة والبريقة ـ الشيخ عثمان ودار سعد ـ صيرة وخور مكسر ـ التواهي والمعلا .. وضرورة اتخاذ الإجراءات ضد المقصرين في تنفيذ القرار.

وعبر المشاركون عن الشكر لفخامة الأخ الرئيس و نائبه ورئيس الوزراء والسلطة المحلية لجهودهم في تنفيذ خدمات البنية التحتية للجمعيات السكنية .. وأوصوا الحكومة بالبحث عن مصادر تمويل لبناء وحدات سكنية سواء بالاستثمار المشترك أو بالتقسيط لمنتسبي الجمعيات السكنية.. وكلفوا فرع الهيئة العامة للأراضي بالإسراع في انجاز استكمال تخطيط المناطق الشعبية وصرف الوثائق لأصحاب هذه المناطق والالتزام بالمخططات المحددة واعتبار عام 2009م موعداً نهائياً لانجاز هذا العمل.

وفي مجال الكهرباء والمياه و الصرف الصحي اكد المؤتمرون على ضرورة تطوير الخدمات التي يقدمها كل من فرع المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة المحلية للمياه و الصرف الصحي كونهما مؤسستين مستقلتين مالياً و تتحمل قيادة المؤسستين مسئولية توفير أفضل الخدمات للمواطن كونه يدفع مقابل حصوله على تلك الخدمات .

كما أكدوا على سرعة تنفيذ قرار المجلس المحلي للمحافظة في دورته الأخيرة بفتح فروع للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في المديريات ومنحها الصلاحيات اللازمة لانجاز كافة الإجراءات في تلك الفروع تخفيفاً لمعاناة المواطنين وسرعة انجاز معاملاتهم.

وفي مجال الاستثمار شدد المشاركون على ضرورة تفعيل نظام النافذة الواحدة للمستثمرين و تبسيط الإجراءات الإدارية لهم و تحديد فترة زمنية لانجاز معاملاتهم دون تسويف ومحاسبة العناصر التي تتعامل بأي شكل من أشكال الرشوة والفساد.. مؤكدين على ضرورة سحب المشروعات الاستثمارية المتعثرة التي مر عليها ما يقارب عشر سنوات دون أي انجاز مادي يذكر حتى الآن ، وإنزالها في مزاد استثماري عام وفق آلية محددة.

وكلف المشاركون السلطة المحلية بتقييم بعض المشاريع الاستثمارية التي توقفت دون استكمال تنفيذها والتواصل مع المستثمرين المعنيين ومنحهم فرصة زمنية محددة لاستكمال تنفيذ تلك المشاريع.

وأوصوا بتفعيل مجلس تخطيط المدينة للمكاتب الخدمية لتنسيق الجهود المشتركة أثناء تنفيذ المشروعات للطرقات والكهرباء والمياه والاتصالات ومحاسبة من يقوم بمخالفة قواعد التخطيط الحضري.

كما أوصوا قيادة السلطة المحلية بإعادة النظر في الأجهزة والآلية المتبعة حالياً في المراقبة والإشراف على مشاريع الطرقات المنفذة بالمحافظة والبحث عن جهة استشارية ذات كفاءة عالية للإشراف على مشاريع الطرقات والمشروعات الكبيرة بحيث يتم تنفيذ تلك المشاريع بنوعية وجودة عالية وفتح مطار عدن الدولي أمام جميع شركات الطيران وتقديم التسهيلات اللازمة لهذه الشركات بما يخدم حركة التجارة والسياحة والاستثمار وكذا المواطنون.

وفي مجال الشرطة والمرور كلف المشاركون قيادة المجلس المحلي وإدارة أمن عدن بإعادة النظر في التقسيمات الإدارية للمناطق الأمنية و بما يتوافق مع التقسيم الإداري للمديريات وتجنيد عناصر جديدة في الأمن و الاستفادة من الكادر الجيد بحيث تؤدي هذه الأجهزة دورها بكل فاعلية ونزاهة.